مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٢٩

الإثنين، ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دجاني	(إندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيدة تشابالالا
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد آلن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بشأن جدول الأعمال المؤقت.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تعترض فرنسا على إقرار جدول أعمال هذه الجلسة. وطلب الوفد الروسي أن نعقد جلسة مفتوحة بشأن القانون المتعلق باستخدام اللغة الأوكرانية، بصفة خاصة هذا اليوم، وهو يوم تنصيب السيد فولوديمير زيلينسكي رئيسا جديدا لأوكرانيا، الذي يُنتخب ديمقراطيا من خلال عملية انتخابية شفافة، ومن الواضح أنه لا يُقصد منها الإسهام في حل الأزمة بين روسيا وأوكرانيا.

بينما تؤيد فرنسا الإبقاء على الأزمة في أوكرانيا بوصفها بندا في جدول أعمال المجلس، نعتقد أن الدعوة من جانب روسيا إلى عقد جلسة من دون إشعار مسبق، وهي طرف في الصراع، لن يمكننا من إجراء مناقشة متعمقة، وقبل كل شيء، من الواضح أن القصد منها هو تصعيب الأمور على الرئيس الجديد لأوكرانيا. ولا يماثل الطابع الملح للقانون المتعلق بمركز اللغة الأوكرانية، الذي سُن في ٢٥ نيسان/أبريل والذي سيدخل حيز النفاذ في ١٦ تموز/يوليه، الحالة الإنسانية والأمنية في دونباس. وينبغي أن يظل اهتمام المجلس منصبا على هاتين المسألتين، حيث ما زلنا نتوقع اتخاذ إجراءات ملموسة حيالهما، حيث أن حياة الملايين من المواطنين الأوكرانيين تعتمد عليه. وتنبغي معالجة مسألة اللغة وفقا للالتزامات التي تم التعهد بها بالفعل، بما في ذلك ما يتعلق بوقف إطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة، وفض الاشتباك، وإعادة السيطرة على الحدود إلى الحكومة الأوكرانية، وتنفيذ اللامركزية، ومغادرة القوات المسلحة الأجنبية، وحل الجماعات المسلحة غير المشروعة.

إن ما نتوقعه اليوم من روسيا هو الانفتاح الحقيقي على الحوار مع الرئيس الأوكراني الجديد. وفي خطابه الافتتاحي في كييف هذا الصباح فقط، تكلم رئيس أوكرانيا عن استعادة السلام بوصفه أحد أهدافه الرئيسية. نأسف لعدم استجابة رئاسة المجلس لاقتراح ستة وفود بتأجيل هذه الجلسة إلى موعد لاحق. وفي هذا السياق، تعترض فرنسا على إقرار جدول أعمال هذه الجلسة، وتدعو أعضاء المجلس إلى التصويت ضد عقدها.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أننا نعمل بشكل وثيق جدا مع فرنسا بشأن هذه المسألة، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به من فوره زميلي الفرنسي، وأن أقول بأن ألمانيا تعترض أيضا على اعتماد بند جدول الأعمال الذي قرأته من فورك يا سيادة الرئيس.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): كما أوضحنا للأعضاء الآخرين في المجلس، شأننا شأن فرنسا وألمانيا، لا نرى ثمة حاجة إلى هذه الإحاطة الإعلامية. وفي رأينا أن طلب روسيا لهذه الجلسة محاولة واضحة لصرف الانتباه عن النقل السلمي والديمقراطي للسلطة الذي يحدث اليوم في أوكرانيا. وتهنئ الولايات المتحدة السيد زيلينسكي على تنصيبه اليوم رئيسا لأوكرانيا. ونتوق إلى العمل معه، ونرحب بالتزامه الصريح بتعزيز الوحدة الوطنية. ومن هنا، فإن الولايات المتحدة تنضم إلى زملائنا في حث أعضاء المجلس على التصويت ضد اعتماد جدول الأعمال هذا.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أولا أن أذكر زميلي الفرنسي بأنه لا يوجد صراع روسي-أوكراني. هناك صراع أوكراني داخلي وأزمة في العلاقات بين أوكرانيا وروسيا تسببت بها القيادة الأوكرانية السابقة. وذلك غير موجود في السياق الذي أشار إليه ممثل فرنسا، وإذا استمر في تكرار ذلك، فإني سأظل أذكره به. ثانيا، تمت الموافقة على القانون الذي نناقشه في ١٥ أيار/مايو، وليس في ٢٥ نيسان/أبريل. وقد أصدر البرلمان الأوكراني (فرخوفنا رادا) القانون في ٢٥ نيسان/أبريل.

طلب الاتحاد الروسي عقد هذه الجلسة بمناسبة توقيع الرئيس الأوكراني السابق، بيتر بوروشينكو، في ١٥ أيار/مايو، على قانون يحدد وضع اللغة الأوكرانية بوصفها اللغة الوطنية للبلد. وصحيح أن القانون لا يدخل حيز النفاذ حتى منتصف تموز/يوليه، بينما سيمر عدد من السنوات قبل أن تدخل بعض أحكامه حيز النفاذ على الإطلاق. ومع ذلك، فإنه لا ينفي جوهره. ولهذا نرى أن من الضروري أن يبدي مجلس الأمن رأيه في القانون اليوم، بصورة استباقية، لأننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه انتهاك مباشر لروح ونص مجموعة التدابير الرامية إلى تنفيذ اتفاقات مينسك، التي وافق عليها مجلس الأمن في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) وفي البيان الرئاسي الصادر عنه في حزيران/يونيه ٢٠١٨ (S/PRST/2018/12). ولذلك فإننا نتكلم عن انتهاك لقرارات مجلس الأمن.

ربما يبدو للبعض أن انتهاك أحكام اللغة المنصوص عليها في اتفاقات مينسك أقل أهمية إزاء خلفية القصف اليومي الذي تشنه القوات المسلحة الأوكرانية على المواطنين المسالمين في دونباس وعدم رغبة كييف في إنشاء وقف إطلاق النار، وسن تشريع خاص لأجزاء من منطقتي دونيتسك ولوهانسك، والانتهاء من تبادل السجناء وما إلى ذلك. ومهما يكن من أمر، فإن أهمية المسألة المطروحة تتجاوز بكثير إطار هذا القانون الأوكراني. ونود أن نذكر أنه ليس من المصادفة أن الحق في تقرير المصير فيما يتعلق باللغة قد تم ترسيخه مباشرة في مجموعة التدابير. فإذا نظرنا إليها بعناية، لوجدنا أن مسألة اللغة هي بالضبط ما أثار اتجاهات الطرد المركزي في أوكرانيا في عام ٢٠١٤.

كما نعلم، فإن أحد القرارات الأولى التي اتخذتها سلطات الميدان هي إلغاء القانون المتعلق بمركز اللغة الروسية، المعنون رسميا ”ما يتعلق بمبادئ سياسة لغة الدولة“، الذي بدأ نفاذه في ١٠ أب/أغسطس ٢٠١٢. وبعد ذلك القرار، بدأت الشعوب الشرقية في أوكرانيا تتحول إلى الشعور بعدم الرضا الصامت عن أحداث الميدان، وذلك في صراع من أجل الحفاظ على هويتها الوطنية والثقافية. وبعبارة أخرى، فإن مسألة اللغة هي أحد الأسباب الكامنة وراء الصراع الداخلي في أوكرانيا. ونعتقد أنه من الضروري أن يبعث مجلس الأمن برسالة واضحة إلى قيادة أوكرانيا الجديدة بأهمية تحديد مسار للإدماج، يرمي إلى تحقيق الوحدة والجمع بين الأوكرانيين، لا تقسيمهم. ففي نهاية المطاف، تمثل وحدة المجتمع أفضل ضمان للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة. وتلك هي الرسالة المحورية التي بعث بها اليوم رئيس أوكرانيا المنتخب حديثا فولوديمير زيلينسكي أثناء تنصيبه، بحسب ما يمكننا الاستنتاج من كلامه. غير أن ذلك يبدو أمرا بعيد المنال في الوقت الراهن، حيث لا تزال نداءات القوميين للمطالبة بنبذ اللغة الروسية عالية كما كانت دائما.

ونأمل أن تقدم وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام روزماري ديكارلو والمفوض السامي للأقليات القومية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لامبرتو زانيير تقييما نزيها وموضوعيا لأداء السيد بوروشينكو في أخر أيام رئاسته والتبعات المحتملة لإجراءاته وخططه على التسوية في شرق أوكرانيا.

إننا نعلم أن بعض الوفود الممثلة حول هذه الطاولة ليست حريصة على عقد جلسة اليوم. وأود أن أُذكر هذه الوفود بأنه قبل شهر واحد (انظر S/PV.8516)، عندما طُرح اقتراح لمناقشة توقيع الرئيس بوتين على مرسوم بشأن إجراءات منح جواز السفر الروسي لمواطني دونباس، لم يعترض الوفد الروسي على الرغم من أن هذه المسألة من شؤون بلدنا الداخلية البحتة ولا علاقة لها بوفاء الأطراف بالتزاماتها بموجب مجموعة تدابير مينسك، كما أظهرت بجلاء المناقشة التي تلت ذلك. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن من حق كل عضو في المجلس أن يقدم اقتراحا بنظر المجلس في أي مسألة يرى هذا العضو أنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ورفض عقد هذه المناقشة اليوم لا يشكل مثالا فجا على ازدواجية المعايير فحسب، بل إن من شأنه كذلك أن يقوض سلطة مجلس الأمن.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): فوجئنا، مثلنا مثل العديد من زملائنا في المجلس، بطلب الاتحاد الروسي عقد جلسة اليوم بشأن أوكرانيا، إذ أننا نؤمن إيمانا قويا بأن العدوان الروسي على أوكرانيا وسلامتها الإقليمية يشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين، بينما لا يشكل توقيع السلطات الشرعية في أوكرانيا على مشروع قانون ليصبح قانونا تهديدا من هذا القبيل. وبولندا، شأنها شأن أعضاء المجلس الآخرين، تعترض على مناقشة هذا الموضوع في المجلس اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نظرا للطلبات والتعليقات المقدمة من أعضاء مجلس الأمن، أعتزم طرح جدول الأعمال المؤقت للتصويت.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على جدول الأعمال المؤقت لجلسة اليوم. أطرح جدول الأعمال المؤقت للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية.

المعارضون:

ألمانيا، بلجيكا، بولندا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

إندونيسيا، بيرو، كوت ديفوار، الكويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نال جدول الأعمال المؤقت خمسة أصوات مؤيدة مقابل ستة أصوات معارضة، مع امتناع أربعة أعضاء عن التصويت. لم يُعتمد جدول الأعمال المؤقت لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشجب بشدة حقيقة أن عددا من الوفود أظهرت ازدواجية في المعايير فيما يتعلق بمناقشتنا لمسألة أوكرانيا في مجلس الأمن. ومن الواضح لنا أن هؤلاء الأعضاء لا يستسيغون هذا الموضوع لأنه لا يسمح لهم بتقديم مبررات لأولئك الذين يخضعون لحمايتهم في كييف. والانتهاك الجسيم لحقوق وحريات الملايين من المواطنين الأوكرانيين واضح جدا بالفعل.

ولا يمكننا أن نقبل الحجج التي سمعناها بأن الوفود تحتاج إلى مزيد من الوقت لدراسة القانون. فذلك ليس سوى مراوغات وأعذار. إن نص القانون الأوكراني موجود ومتاح علنا منذ خريف العام الماضي. وحقيقة أنه يهدد قدرة كييف على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقات مينسك أمر معروف جيدا منذ وقت طويل، ولذلك تحدث عنه عدد من السياسيين والمسؤولين الدوليين بالفعل، بمن فيهم السيد زانيير، الذي دُعي إلى المشاركة هنا اليوم، ولكن من الواضح أنه لن يستطيع الآن التعبير عن موقفه على الرغم من أن هذه المسألة تقع مباشرة في دائرة اختصاصاته. ناهيك عن أن القانون قد نوقش بالفعل في لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا في ٢ أيار/مايو.

ومن الغريب جدا كذلك أن نستمع إلى من يدعون بأن القانون الأوكراني لم يُترجم إلى اللغة الإنكليزية. وأنا لا أذكر سماع تعليقات مماثلة عندما كان المجلس يعد لمناقشة مرسوم الرئيس بوتين بشأن إجراءات منح جواز السفر الروسي لسكان دونباس في نفس اليوم الذي وُقع فيه المرسوم. فكيف وجد أولئك الأعضاء مخرجا حينها؟ هل كانوا ينتقدون وثيقة لم يقرؤوها حتى؟ ويبدو أن السؤال هو ما هي الصلة بين اللغة ومجلس الأمن. إنها صلة مباشرة. لقد اعتقدنا أنه من الضروري اقتراح عقد هذه الجلسة بالنظر إلى أن أخر خطوة اتخذها البرلمان الأوكراني والرئيس

المنتهية ولايته، بيتر بوروشينكو، الذي يغادر مُلاحقا بالعار، تقوض بشكل مباشر نص وروح اتفاقات مينسك، المعتمدة في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). والواقع أن مسألة الحقوق اللغوية هي أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فقدان أوكرانيا للقرم وإلى نشوب النزاع في دونباس.

ففي ١٥ أيار/مايو، لعب السيد بوروشينكو لعبة قذرة أخرى ضد خليفته بالتوقيع على مرسوم يقضي ببدء نفاذ القانون المتعلق باعتبار اللغة الأوكرانية لغة البلد الوطنية. وهذا القانون قد سنه البرلمان الأوكراني قبل وقت ليس ببعيد، رافضا معظم التعديلات التي استهدفت بطريقة أو بأخرى إضفاء وجه حضاري على هذا ”العمل القومي بامتياز“. وينتهك القانون دستور أوكرانيا ذاته والعديد من الالتزامات الدولية التي يتعين على كييف بموجبها كفالة احترام حقوق الأقليات القومية. وهذه الخطوة مقلقة للغاية لمواطني أوكرانيا الذين يتكلمون الروسية، والذين رفضوا رفضا قاطعا في الانتخابات الرئاسية الأخيرة سياسات من أصبح الآن الرئيس السابق لأوكرانيا، الذي زرع العداء بشكل مصطنع تجاه روسيا وحرض عليه. وأود أن أشير إلى أن جميع المواطنين الأوكرانيين تقريبا يفهمون الروسية ويتكلمونها. ووفقا لأحدث التقديرات المتحفظة، فإن اللغة الروسية هي اللغة الأولى والأم لأكثر من ثلث الأوكرانيين، والعدد الحقيقي أعلى من ذلك. وبالمناسبة، فإن ذلك يشمل الرئيس السابق والرئيس المنتخب حديثا.

وعلى الرغم من كل جهود سلطات ”الميدان“ خلال السنوات الخمس الماضية لإزالة اللغة الروسية من الحياة العامة، بل وحتى من الحياة الشخصية، فإنها لم تنجح. وكان ذلك أمرا حساسا بصفة خاصة بالنسبة لسكان الأجزاء الجنوبية والشرقية من البلد، الذين لم ييأسوا من أنه يمكنهم، مع العيش في ما يسمى بأوكرانيا الجديدة، الحفاظ على هويتهم والاستمرار في تعليم أطفالهم بالروسية والتواصل باللغة الروسية في حياتهم اليومية وفي الهيئات الحكومية والبلدية. وقد عبر الأوكرانيون الذين يعيشون في تلك المناطق بشكل واضح عن آمالهم من خلال تصويتهم لصالح السيد زيلينسكي الذي لا يخشى، خلافا لرئيس الدولة المنتهية ولايته، التكلم بالروسية وهو ما برهن عليه خلال حفل التنصيب اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أُذكر أعضاء المجلس بالنظر في الاقتصار في بياناتهم على المسائل ذات الطابع الإجرائي.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): تكلم الرئيس زيلينسكي، أثناء تنصيبه اليوم، تحديدا عن المحاولات الرامية إلى بث الفُرقة في المجتمع الأوكراني على أساس اللغة. ولقد كانت الحرب على اللغة والثقافة الروسيتين والرغبة في تدمير الروابط الشاملة التي تجمع بين هذين البلدين الشقيقين السمة المميزة لنظام كييف السابق.

وقد وضعت سلطات "الميدان" سياساتها المتعلقة على أساس الرفض التام لكل ما هو روسي ولكل ما هو مشترك مع روسيا. ورفضوا كذلك أصلنا المشترك الذي يعود إلى جذر روسي قديم مشترك مع كييف، بوصفها أم المدن الروسية، واتهمونا بسرقة التاريخ الأوكراني والاستيلاء عليه، قائلين إن الأوكرانيين والروس ليسوا الأشقاء في واقع الأمر وأنهم شعبان مختلفان تماما، وأن الشعب الأوكراني عاش لعدة قرون تحت الاحتلال الروسي. وكالوا السباب أيضا على النظام السوفياتي، واسمحوا لي بالقول أنه الذي رسم حدود أوكرانيا الحالية. وسمعنا تلك النظريات المضللة التي يروج لها ما يسمون أنفسهم ”المؤرخون الأوكرانيون“ عن أصول قدامى الأوكر الذين افترضوا أن أصولهم تعود إلى ٤٥ ٠٠٠ عام مضت وأنهم أكثر قدما من جميع الحضارات السومرية والمصرية وحضارة كريت وميسينيا، وحضارة الإنديز والحضارة الهيلينية والرومانية وغيرها. وعندما سمعنا ذلك ضحكنا سرا إذ كنا نفترض أننا نتعامل مع أشخاص ذوي نزعة

قومية ويتهافتون على أمور حدودية. واليوم أصبحت العديد من تلك الأفكار أيديولوجية رسمية وتحولت إلى مذهب تاريخي وفلسفي في مؤسسات الحكومة والعلوم الاجتماعية في كييف.

وأثارت بعض القرارات والبيانات المتسرعة التي أصدرها في عام ٢٠١٤ أعضاء في البرلمان الأوكراني من ذوي النزعة القومية اتجاهات تنافر واستقطاب في شبه جزيرة القرم، ما أدى إلى إجراء استفتاء على استعادة الوحدة مع روسيا. وأصبح عدم استعداد السلطات في الميدان للحوار مع السكان في منطقتي دونيتسك ولوهانسك الذين ووجهت نداءاتهم للاستماع إلى آرائهم بالرصاص والقذائف، السبب الرئيسي لاندلا ع الحرب الأهلية الحالية في دونباس.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد صوت المجلس على ما إذا كان ينبغي عقد جلسة بشأن هذا الموضوع، ونحن نعلم النتيجة سلفا. فليست هناك جلسة بشأن هذا الموضوع. ولا يدلى ممثل الاتحاد الروسي ببيان تعليلا للتصويت بعد إجراء التصويت. وهو يدلي ببيان موضوعي في جلسة لم تعقد أصلا. وعليه، سيدي الرئيس، فإنه يبدي عدم احترام للمجلس ولتوجيهكم له للتو طالبين منه أن يقتصر ملاحظاته على الشواغل الإجرائية فقط. ولذلك، أود أن أطلب إليكم ضمان تقيد الممثل الروسي بقواعد المجلس وأن يقتصر ملاحظاته على تعليل التصويت وألا يدلي ببيان موضوعي في جلسة لم تعقد بعد.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لدي سؤال جدالي لزميلي البريطاني. ما هي المعايير التي استند إليها ليقرر ما إذا كان بياني موضوعيا أم بيانا لتعليل التصويت؟ وأرى أنه تعليل للتصويت، وسأكون ممتنا لأن تقرروا السماح لي بإكمال بياني، سيدي الرئيس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): فليواصل ممثل الاتحاد الروسي الإدلاء ببيانه.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): فما الذي يتعين على الأوكرانيين الناطقين بالروسية التعامل معه بعد دخول القانون الجديد حيز النفاذ؟ واسمحوا لي أن أقول ذلك مباشرة: فسوف يتعين عليهم التعامل مع فرض الهوية الأوكرانية قسرا على الحياة الاجتماعية بأسرها. وخلال فترة قصيرة لن يسمح لهم باستخدام الروسية إلا في المحادثات الخاصة والشعائر الدينية. وسيتولى مفوض مسؤول عن حماية اللغة الرسمية للدولة ويتمتع بصلاحيات رقابة واسعة، رصد الامتثال للقانون. وسيكون مخولا بالتدخل في أنشطة المنظمات الاجتماعية والأحزاب السياسية من خلال المطالبة ببذل الجهود الداخلية للامتثال للقواعد المرعية. وسيكون هناك نظام صارم لإنفاذ تلك الإجراءات بواسطة فرض غرامات إدارية قاسية على انتهاك القانون. ولا شك أن الشواغل المتعلقة باللغة الأساسية تقع على عاتق الحكومات في جميع البلدان، ولكن فلنسمي الأشياء بأسمائها. إن ما يحدث أمام أعيننا في أوكرانيا هو عبارة عن رقابة لغوية صارمة.

وربما يرى أعضاء المجلس أن ذلك أمرا عاديا، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للأوكرانيين الناطقين بالروسية. فهو بمثابة قنبلة زمنية تهدد جميع الجهود الرامية إلى استعادة الاستقرار والتلاحم الاجتماعي في الدولة المجاورة لنا، وهو ما دعا إليه الرئيس الجديد في أوكرانيا مرات عديدة. ونرى أن من الضروري لفت انتباه زملائنا في المجلس إلى ما يجري في أوكرانيا، نظرا لأن المجلس هو الضامن لاتفاقات مينسك والمسؤول عن ضمان الامتثال للتدابير التي تتخذها جميع الأطراف. والمقصود بذلك تدبير يتناقض مباشرة مع الفقرة ١١ من مجموعة التدابير المتعلقة بتنفيذ اتفاقات مينسك، وحق سكان مختلف المقاطعات في منطقتي دونيتسك ولوهانسك في تقرير مصيرها اللغوي. وقبل ما لا يزيد على شهر وجّه الجميع في هذه القاعة انتقادات لقرار الرئيس الروسي القاضي بتبسيط إجراءات منح الجنسية الروسية لسكان هذه المناطق (انظر S/PV.8516)، بالرغم من أنها لا

تمس باتفاقات مينسك بأي شكل من الأشكال. واليوم نواجه هجوما مباشرا على تلك الاتفاقات، وليس هجوما افتراضيا.

وعلاوة على ذلك، يشير القانون الجديد أيضا إشارات إلى وفاء كييف بالتزامات أخرى في إطار مجموعة التدابير، مثل الفقرة ٨ بشأن تقديم المساعدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الشرقية، والفقرة ٥ المتعلقة بمنع الاضطهاد ومعاقبة الأفراد المتورطين في الأحداث التي وقعت في دونباس. بيد أن ذلك القانون يشكل انتهاكا صارخا لدستور أوكرانيا نفسها، ولا سيما الفصل ٢ من المادة ١٠، الذي ينص على أن أوكرانيا تكفل حرية تطوير اللغة الروسية وغيرها من لغات الأقليات القومية، فضلا عن استخدام تلك اللغات وحمايتها. وتنص المادة ١١ على أن تساعد الحكومة في تنمية الهوية الإثنية والثقافية واللغوية والدينية للشعوب الأصلية والأقليات القومية في أوكرانيا. ووفقا للمادة ٢٢، ينبغي ألا تنتقص أي تشريعات قانونية أو تعديلات على التشريعات القائمة من مضمون أو نطاق تلك الحقوق والحريات. وتنص المادة ٢٤ منه على أن المواطنين متساوون في الحقوق والحريات الدستورية، فضلا عن مساواتهم أمام القانون، بما في ذلك من الناحية اللغوية. وبالإضافة إلى ذلك، يعد القانون الجديد انتهاكا للمادة ٦ من قانون الأقليات القومية في أوكرانيا، الذي يسمح لها بتلقي التعليم بلغاتها الأصلية في المؤسسات التعليمية الحكومية. وينبغي أن أشير أيضا إلى أن القانون الأوكراني لم يقدم للتقييم بواسطة لجنة فينيسيا وأنه لا يستوفي المعايير الأوروبية الأساسية.

وسيكون مناسبا اغتنام هذه الفرصة لنسأل زملاءنا البلجيكيين عن كيف سيكون رد فعلهم إذا ما قررت بروكسل فجأة ولسبب ما حظر الفرنسية أو الفلمنكية في بلدهم، وكيف سيكون رد فعل الشعوب على ذلك في باريس أو لاهاي. وكيف سيكون رد فعل زملائنا الألمان إذا ما حظرت الألمانية فجأة في سويسرا؟ وتصور ماذا سيحدث إذا ما حظرت اللغة السويدية في فنلندا، حيث يتحدث نحو ١٠ في المائة من السكان اللغة السويدية. إنني أعطي هذه الأمثلة السخيفة حتى يتفهم المجلس مدى خيبة الأمل والقلق اللذين يشعر بهما الآن السكان الناطقون بالروسية في أوكرانيا. ويضع سن هذا القانون عقبة أمام تحقيق السلام والوئام الاجتماعي في أوكرانيا، ما يؤدي إلى زيادة الاستقطاب بين سكانها، ناهيك عن أن البلد قد أعلن تطلعه إلى الامتثال لأعلى المعايير الأوروبية. ولذا فإن هذه الخطوات غير مقبولة.

وعليه، فإن من المفهوم سبب الخيار التاريخي لسكان القرم الانضمام إلى روسيا مرة أخرى، وبذلك يصونون حقهم في استخدام اللغة الروسية، وهي اللغة الأم للأغلبية الساحقة من سكان شبه الجزيرة. وبالمناسبة، فإن لغتي التتار الأوكرانية وفي القرم هما أيضا من اللغات الرسمية للدولة، بصرف النظر عن قلة عدد السكان الناطقين بهما. ومع ذلك فإنهم لا يواجهون أية مشاكل في الحفاظ على هويتهم.

وأقترح إجراء تقييم صريح نزيه وعادل للقانون الأوكراني وللرقابة اللغوية التي ينص عليها بهدف منع المزيد من التدهور في الوضع الاجتماعي والسياسي في أوكرانيا، ما يسبب خطرا حقيقيا يكمن في احتمال المواجهة المدنية في جميع أنحاء البلد، وليس في الجزء الشرقي منه فحسب.

أخيرا، وعلى الرغم من أننا لم نعقد مناقشة كاملة لهذه المسألة في المجلس اليوم، فإننا لا نشعر بخيبة الأمل. وبسعيهم لعدم السماح بهذه المناقشة، أثبت الأعضاء مرة أخرى نفاقهم فيما يتعلق بمناقشة مسألة أوكرانيا في المجلس، وهو موضوع كثيرا ما دعونا للانعقاد بشأنه. ورأوا أن أتباعهم الأوكرانيين لن يجدوا في موضوع جلسة اليوم ما يسرهم، في حين أكدت النتيجة بوضوح الأهداف الحقيقية للحكومة الأوكرانية المنتهية ولايتها، والمتمثلة في بذر بذور العداء بين الروس والأوكرانيين والدفع وتوسيع الهوة بين الشعبين الشقيقين. وبالتالي، أكدوا مرة أخرى أمام العالم

بأسره أن ليست لهم مصلحة في أوكرانيا ولا الأوكرانيين. وأنهم ليسوا معنيين إلا بأهدافهم الجيوسياسية وقدرتها على إلحاق المزيد من الأذى بروسيا. وأشكرهم من أعماق قلبي على هذا الدليل الواضح على ازدواجية المعايير.

السيد بيكستين دو بويتسويرفي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): اضطرت بلجيكا إلى التصويت معارضة لاعتماد جدول الأعمال اليوم. وقد دعونا عدة مرات إلى تأجيل جلسة اليوم لبضعة أيام، وذلك لسببين. أولا، هناك افتقار إلى المعلومات عن القانون المذكور، ونود أن تتمكن الوفود من التحضير لها على أفضل نحو ممكن. ثانيا، وكما سبقت الإشارة، تولى رئيس أوكرانيا الجديد منصبه اليوم. ولا نرى أن عقد جلسة إحاطة في اليوم نفسه الذي تولى فيه منصبه سيهيء بيئة مواتية لاستئناف الحوار. ويؤسفنا عدم الأخذ بهذه الاعتبارات، وهذا ما حدا بنا إلى التصويت معارضين لعقد هذه الإحاطة اليوم.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن الرسالة الموجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، الواردة في الوثيقة S/2014/264 هي أحد البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس. وقد طلبت روسيا، بصفتها عضواً في مجلس الأمن، عقد جلسة في إطار هذا البند من جدول الأعمال واقترحت موعداً لها، وفقاً للنظام الداخلي. لذا، تؤيد الصين قرار إندونيسيا، التي تتولى رئاسة المجلس لهذا الشهر، بعقد جلسة بعد ظهر اليوم. ونأسف لأن الجلسة لا يمكن عقدها في الموعد المقرر. ويحدونا الأمل في أن يحترم أعضاء المجلس بعضهم بعضاً وأن يحافظوا على تضامنهم وأن ينفذوا ويفوا بفعالية بالتزامهم بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وقد صوتت الصين مؤيدة للقرار على أساس الاعتبارات الثلاثة التالية:

أولاً، فيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، لطالما تمسكت الصين بموقف موضوعي ومحايد يقوم على احترام السيادة والسلامة الإقليمية لجميع البلدان، بما في ذلك أوكرانيا.

ثانياً، تعتقد الصين أنه ينبغي للأطراف المعنية العمل على تنفيذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) واتفاقات مينسك تنفيذا شاملا، والتقيّد بالاتجاه العام للتسوية السياسية والسعي بنشاط إلى إيجاد حل شامل ودائم ومتوازن للمسألة الأوكرانية. إن للحالة في أوكرانيا خلفيات معقدة، تاريخية وراهنة على السواء. وتؤيد الصين جميع الأطراف المعنية في جهودها لحل خلافاتها في أقرب وقت ممكن والتوصل إلى تسوية نهائية مقبولة للأطراف من خلال الحوار والمفاوضات، مع مراعاة واستيعاب الشواغل المشروعة لمختلف المناطق والمجموعات العرقية في أوكرانيا.

وثالثاً، وهو الأهم، نعتقد أن المجلس ينبغي أن يضطلع بدور بنّاء من خلال تهيئة بيئة خارجية مواتية لإيجاد تسوية مناسبة للمسائل ذات الصلة وتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في أوكرانيا وتحقيق التعايش المتناغم بين مختلف المجموعات العرقية في أوكرانيا، فضلاً عن التعايش السلمي بين أوكرانيا وغيرها من بلدان المنطقة.

السيدة تشابالالا (جنوب أفريقيا) (تكلّمت بالإنكليزية): أيدنا طلب عقد هذه الجلسة على أساس الاتساق، إذ أننا وافقنا على طلبات مقدمة من وفود أخرى لعقد جلسات إحاطة بشأن مسائل تعتبرها عاجلة وهامة. ونؤيد أيضاً عقد الجلسة على أساس أن أوكرانيا مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن واستنادا إلى المادة ٢ من النظام الداخلي المؤقت، التي تنص على عقد جلسة من هذا القبيل.

وفيما يتعلق بالمسألة المعروضة علينا اليوم، تواصل جنوب أفريقيا تشجيع جميع الأطراف على تعزيز جميع جهودها الدبلوماسية الرامية إلى تفادي تصعيد التوترات والعمل من أجل إيجاد حل مستدام وسلمي وشامل للجميع يقوم على التعاون

والحوار. ونودّ أن نشجع جميع الأطراف على تناول حوارها بروح التوافق من أجل المضي بالعملية قدما. ويود وفد بلدي أن يؤكد من جديد أن عدم تنفيذ الاتفاقات القائمة سيؤدي، للأسف، إلى نتائج غير مقصودة. وفي هذا الصدد، نودّ أن نؤكد مجدداً على التزامات جميع الأطراف بالتنفيذ الكامل لجميع تعهداتها بموجب اتفاقات مينسك، التي توفر خريطة الطريق الأكثر تبشيراً بالنجاح لإيجاد تسوية سلمية للأعمال العدائية الحالية، بما في ذلك في شرق أوكرانيا، وللنهوض بقضية السلام والاستقرار في المنطقة الحدودية.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلّم بالإنكليزية): أود أن أرد على الاتهام بأننا نطبق معايير مزدوجة وأن أقول إننا نتبع سياسة متسقة جداً هنا. وكما قال زميلي الفرنسي في وقت سابق، فإننا لسنا ضد هذا البند من جدول الأعمال، إلا أننا أردنا تأجيله لا غير. ولماذا نريد تأجيله؟ لأن اليوم هو يوم تولّي الرئيس زيلينسكي مهام منصبه. ولكن روسيا أصرّت على عقد الجلسة اليوم.

وعودة لما قلته بشأن الاتساق، فإن روسيا متسقة للغاية في عملها. إنها متسقة للغاية، لأنها أعلنت، فور فوز الرئيس زيلينسكي في الانتخابات وكخطوة أولى للترحيب بذلك، مرسومها الجديد بشأن إجراءات جوازات السفر والذي وقعه الرئيس في نفس يوم احتفال الأمم المتحدة باليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، وذلك في خطوة تنم عن الازدراء. لذا، فإن عقد هذه المناقشة اليوم والإصرار على عقدها اليوم أمر يتسق مرة أخرى مع السياسة الروسية، المتمثلة في الترحيب بالرئيس الأوكراني الجديد بفعل من أفعال التخويف.

وأود أن أشير، كما قال زميلنا الروسي، إلى أن النزاع ليس روسياً – أوكرانياً بل نزاعاً داخلياً أوكرانياً. إلا أنني أود أن أُذكّر الأعضاء أيضاً بأنه قبل أربع سنوات وشهرين، عندما وُقعت اتفاقات مينسك – وما فتئت روسيا تحتجّ باتفاقات مينسك وبتنفيذها – تم الاتفاق على وقف لإطلاق النار، ولكن القوات الروسية انتهكت ذلك الاتفاق في يومه الأول بالهجوم على مدينة ديبالتسيفي والقتال حتى السيطرة عليها. وعليه، فقد انتُهك ذلك الاتفاق منذ البداية، وما زالت القوات الروسية وحلفاؤها حتى هذا اليوم لا يحترمون وقف إطلاق النار. وحتى الآن، لم يتم سحب الأسلحة الثقيلة، ونحن نعرف من أين تأتي تلك الأسلحة الثقيلة. وحتى هذا اليوم – وسمعنا ذلك في المرة الماضية، عندما قدم السيد أباكان، رئيس بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إحاطة إلى المجلس (انظر S/PV.8516) – لا يزال حلفاء روسيا في لوهانسك ودونيتسك يجعلون مهمة مراقبي المنظمة صعبة للغاية عن طريق عرقلة عملهم.

وبدلاً من الدعوة هنا إلى تنفيذ اتفاقات مينسك، أعتقد أنه ينبغي أن تُركز روسيا على نفسها وأن تضمن تنفيذ حلفائها فعلياً لما ورد في اتفاقات مينسك – وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة والسماح لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالقيام بعملها فعلاً. وربما هناك نقطة واحدة يمكننا أن نتفق عليها، وهي العودة إلى اتفاقات مينسك والاجتماعات بصيغة نورماندي وإحراز تقدم حقيقي جوهري. غير أن هذا التقدم لا يمكن أن يتحقق إلا إذا احترمت روسيا وحلفاؤها فعلياً وقف إطلاق النار وسحبوا الأسلحة الثقيلة من المناطق التي يُفترض سحبها منها وسمحوا لبعثة منظمة الأمن والتعاون بالقيام بعملها.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نؤيد تماماً جميع الحجج التي قدّمها ممثل المملكة المتحدة. أما البيان الذي أدلى به للتو الاتحاد الروسي فهو يتعلق بالمضمون ولم يكن تعليلاً للتصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سأتوخى الإيجاز الشديد، سيدي الرئيس. شهدنا اليوم محاولة لفرض رقابة على عمل مجلس الأمن. ونحن لا نرى أن الطريقة التي اتُّبعت في ذلك تساعد في المحافظة على أجواء تتسم بالجدية في مجلس الأمن. هذه نقطتي الأولى. وثانياً، ليست لدي أي أوهام بأنني سأتمكن من تغيير آراء زميلي الألماني بشأن الجهة التي تمتثل لاتفاقات مينسك والجهة التي لا تمتثل لها. فهو سيستمر في القول بأنه يرى الأمور كما يراها، أي على ما يبدو من منظور الساعة الرملية التي تشوّه إلى حد ما منظوره، على الرغم من حقيقة أنها لم تعد موجودة في قاعة مجلس الأمن.

وأود أن أطرح سؤالاً واحداً وأن أدلي بتعليق واحد. إنه سؤال بلاغي، لأن الجواب عليه واضح. أود أن أسأل الممثل الدائم لألمانيا عما اعتبره تخويفا للرئيس زيلينسكي في بياننا. فهو ربما لم يستمع إلينا بعناية. بل على العكس من ذلك، قلنا إنه فيما يتعلق بالمسألة التي أردنا النظر فيها اليوم، أظهر الرئيس زيلينسكي حسّاً سليماً، ليس هذا فحسب بل حُسن إدراك، وهو أمر كان الرئيس السابق يفتقده تماما.

ثانياً، أحطنا علماً بالرأي الذي أعربت عنه عدة وفود ومفاده أن مناقشة اليوم ليست حسنة التوقيت، ولكن ليس هناك ما يمنعنا من مناقشة المسألة في الوقت المناسب. ونحتفظ بحق العودة إلى هذه المسألة عندما يرى المجلس أن الوقت قد حان لمناقشتها. ونود أن نعتقد أن أنسب وقت لذلك سيكون عند دخول ذاك القانون حيز النفاذ. ونحن ممتنون على الاقتراح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إندونيسيا.

نلاحظ أن الطلب المقدم من الوفد الروسي كان موجها إلى المجلس. ووفقا للمادة ٢ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، ”يدعو رئيس المجلس إلى الاجتماع بناء على طلب من أي عضو من أعضاء مجلس الأمن“. وقد فعل الرئيس ذلك في حالات سابقة، بناء على طلب مختلف أعضاء المجلس.

وفي الوقت نفسه، نعتقد اعتقادا راسخا أن المناقشة في المجلس لا يمكن أن تتسم بالكفاءة والفعالية إلا إذا أتيح لجميع أعضاء المجلس ما يكفي من الوقت للنظر في جميع التطورات في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن تكون المناقشة فعالة ومثمرة إلا إذا اتحد جميع أعضاء المجلس في اتخاذ قرار بالمضي قدما في المناقشة.

وبناء على تلك الاعتبارات، امتنعنا عن التصويت على جدول الأعمال المؤقت لهذه الجلسة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.